تنمية المناطق الصناعية كمحرك للقطاع الصناعي بالجزائر

Development of industrial zones as an engine for Algeria's industrial sector

دقيش جمال[1]، دراعو عزالدين[2]، حاجي يوسف[3]
[1]المركز الجامعي غليزان، djamal.dekkiche@cu-relizane.dz
[2]المركز الجامعي ميلة، azedin.draou@centre-univ-mila.dz
[3] جامعة أدرار، almaher0011@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/05/31 تاريخ القبول: 2019/11/25 تاريخ النشر: 2019/11/25

الملخص:

يهدف هذا العمل إلى إبراز دور المناطق الصناعية في نمو القطاع الصناعي في الجزائر من خلال إشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع الخاص في العملية التنموية، كما نحاول إبراز توزيع هذه المناطق في الجزائر وانعكاسات ذلك على الإنتاج و جذب الاستثمارات الأجنبية و التصدير خارج قطاع المحروقات من خلال إعطاء الأولوية لبعض القطاعات الصناعية ذات الأولوية.

الكلمات الدالة: المناطق الصناعية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التصدير، الاستثمارات المباشرة

Abstract :

This work aims to highlight the role of industrial zones in the growth of the industrial sector in Algeria through the involvement of small and medium enterprises of the private sector in the development process, as we try to highlight the distribution of these areas in Algeria and its implications for production and attract foreign investment and export outside the hydrocarbons sector. During the prioritization of some priority industrial sectors.

Keywords: industrial zones, SME, export, foreign investment.

مقدمة:

في إطار سعي الدولة إلى تنمية القطاع الصناعي باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، وانطلاقا من أهمية تنويع مصادر الدخل القومي ،وخلق فرص عمل للمواطنين، واستغلال المواد الخام المحلية، بادرت الحكومة الجزائرية إلى محاولة النهوض بالقطاع الصناعي و إشراك القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العملية التنموية. الا أن العراقيل (قصاص، 2017، صفحة 196) التي يعاني منها القطاع حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة حيث تشكل المحروقات ما نسبته 97% من الصادرات الإجمالية. وتساهم الصناعات التحويلية بنسبة لا تتعدى 6% في الناتج المحلي الخام. وهو رقم ضئيل مقارنة بالمساحة الشاسعة التي تمتلكها الجزائر الموارد التي من شأنها تطوير هذا القطاع.لذلك بادرت الحكومة في أنشاء المناطق الصناعية الكبرى بمختلف مناطق الوطن بغية تحقيق تكامل صناعي فيما بينها و تنمية القطاع الصناعي ككل.

و أمام هذا الواقع، يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

- **كيف تساهم المناطق الصناعية في تحريك عجلة القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 2015-2016؟**

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

أولا: واقع التصنيع في الجزائر منذ الاستقلال

ثانيا: المحاور الأساسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة بالجزائر

ثالثا: المناطق الصناعية بالجزائر

I. واقع التصنيع في الجزائر منذ الاستقلال

1- واقع القطاع الصناعي بعد الاستقلال

لقد انطلقت الجزائر في مسيرتها التصنيعية من العدم، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية حقيقية والتي كان (تسعديت، 2018) الإنتاج فيها موجّها حصريا للسوق الداخلية، حيث أعطيت الأولوية للصناعة الثقيلة التي تسمح برفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتؤدي إلى تنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، حيث قدرت الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (1977/1967) بنحو 52.794 مليار دينار جزائري، لترتفع مع نهاية المخطط الخماسي الثاني إلى 174.2 مليار دينار جزائري، ومنذ البداية تم توجيه الصناعة (محمد، 2015، صفحة 176) أساسا نحو تلبية احتياجات السوق الداخلي، وخلق مناصب الشغل وتوفير منتجات بأقل تكلفة ممكنة دون اللجوء إلى الاستيراد، أي أنها كانت إستراتيجية التوجه الداخلي.

الجدول01: أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد خلال الفترة 1967-1989%

	المخطط الثلاثي الأول 69-67	المخطط الرباعي الأول 73-70	المخطط الرباعي الثاني 77-74	الفترة الوسيطية 79-78	المخطط الخماسي الاول 84-80	المخطط الخماسي الثاني 85-89
الصناعة ويشمل المحروقات	53.5	57.3	60.7	62.2	32.8	31.6

المصدر: وزارة التخطيط

2- القطاع الصناعي في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق

ومنذ مطلع التسعينات وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق بدل الاقتصاد المخطط، وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) الذي أدى (عمارة، 2015، صفحة 282) إلى هدم الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية التي أصبح ميئوس من حالتها للتكيف مع اقتصاد السوق، بعد تطبيق عدة إجراءات صارمة وإعادة هيكلتها بغطاء الاستغلالية وتصفية ديونها مع الخزينة العمومية ودراسة حالاتها المختلفة إما عن طريق خوصصتها أو تصفيتها أو إجراء تعديلات من أجل استعادة قدرتها الإنتاجية، وهو ما اصطلح على تسميته بالإصلاحات الاقتصادية.

منذ سنة 2000، تحسنت أسعار النفط، مما ساعد الحكومة على تبني مجموعة من برامج الإصلاحات من خلال تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) بغلاف مالي قّدر ب 1216مليار دينار و البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) بغلاف مالي 9680 مليار دينار بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو(2010-2014) بغلاف مالي 21214مليار دينار.

الشكل01: مساهمة قطاع الصناعة في pib

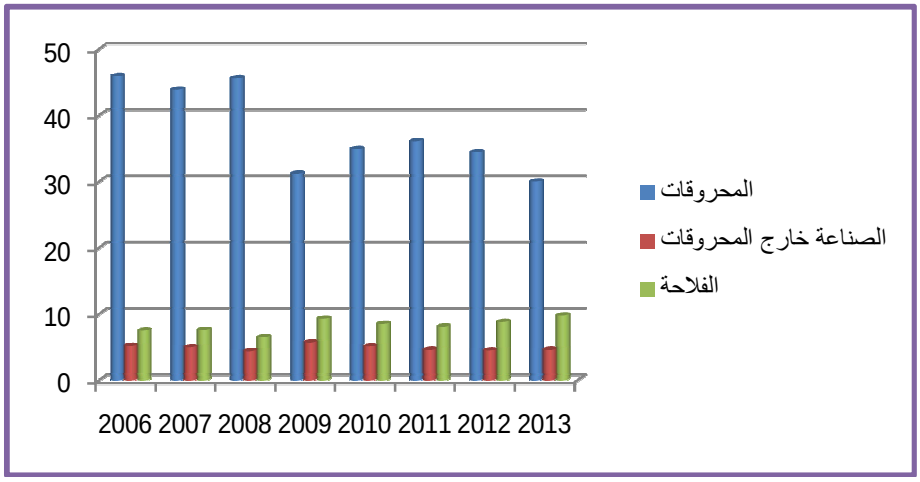

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بنك الجزائر

3- الحاجة إلى إستراتيجية صناعية

تتطلب التنمية الصناعية إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية التالية: العمال، المؤسسة والحكومة. أن الهدف من تعبئة هذه الجهات هو أنشاء إطار عمل مرجعي من الإجراءات المرجعية التي تخدم استراتيجيات المؤسسات، نشاط النقابات وسياسات الدولة. إن البحث عن إنتاجية اقتصادية عالية يتطلب وضع إطاًر استراتيجيً للتنمية الصناعية ،والذي يتضمن صياغة وتنفيذه تدخلًا وتعاونًا من مختلف وكلاء الأمة ، أي الحكومة، رجال الأعمال و منظمات العمل والمجتمع المدني. لا يمكن للاقتصاد أن يكون تنافسيا إلا إذا تم دمج جميع أطياف المجتمع الاقتصادية حول مشروع التنمية الصناعية الذي سيكون معقًدا ومتنوعًا ، وبالتالي فهي إستراتيجية صناعية مرنة وتوافقية.

لذلك من الضروري اختيار إستراتيجية وسياسات صناعية منظمة حول أهداف متوسطة وطويلة الأجل. بالاعتماد على المعرفة الكاملة بالقطاعات من قدرتها الصناعية المختلفة، الفوائد المرتبطة بالترويج والوظائف المتوقعة لتطويرها وتنفيذ السياسات والأدوات التي تمكن الشركة من زيادة إنتاجيتها والاقتصاد الوطني لدعم النمو المستدام.

4- المحاور الأساسية للإستراتيجية الصناعية

تتمثل في تعزيز (عمارة، 2015، صفحة 285) الإمكانات الصناعية الوطنية من خلال تشجيع المؤسسات، وخاصة القطاع الخاص، بالمشاركة على نطاق أوسع في تنمية البلاد ، من خلال:

- تنفيذ السياسات العامة لدعم تطوير وتحديث هذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا وإدارة وتدريب الموارد البشرية.
- منح تسهيلات في شكل تفضيل وطني ممنوح للمؤسسات من أجل اختراق السوق.
- إنشاء وتطوير مختلف هياكل التسهيل والدعم لدعم المنشآت الصناعية..

5- الإنتاج الصناعي:إمكانيات صناعية كبيرة

منذ السنوات الأولى من استقلالها، أعطت الجزائر الأولوية لإنشاء قاعدة صناعية عمومية متنوعة، و التي كانت موجهة أساسا إلى السوق المحلي.

أن تحرير الاقتصاد الوطني، الذي بدأ في أوائل التسعينات، وضع المؤسسة العمومية في وضع تنافسي والذي لم تكن مستعدة له.

وفي الوقت نفسه، بدأ القطاع الصناعي الخاص بالتطور، بفضل نظام تشريعي وتنظيمي جديد أنشئ، على وجه الخصوص، بموجب القانون رقم 88-25 المؤرخ 12 يوليو 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

الشكل02: مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في PIB

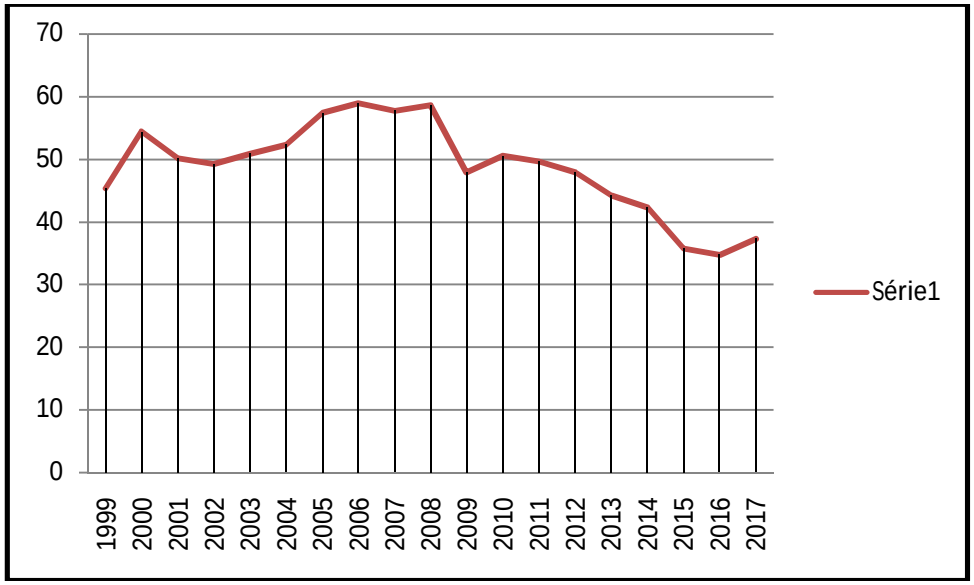

المصدر: البنك الدولي

تبلغ مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الإنتاج الصناعي الوطني حوالي 35%

وعلى الرغم من خسارتها لحصص كبيرة في السوق المحلية، فإن الصناعة المحلية لديها بنية تحتية أساسية قوية.

من خلال الشكل 02، يتضح أن مؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2000-2017 يتراوح في حدود 40% وأغلبه يعتمد على الصناعات الإستخراجية النفطية بينما الصناعات الإنتاجية الأخرى تبقى ضعيفة وهو ما يعبر عن ضعف القطاع الصناعي الخاص في الجزائر.

II. المحاور الأساسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة

فيما يتعلق بإحياء الصناعة الوطنية، فإن برنامج عمل وزارة الصناعة وتشجيع الاستثمار مستمد من المبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة المعنونة 'إستراتيجية وسياسة التحفيز والتنمية الصناعية.'
خضعت هذه الوثيقة إلى نقاش واسع بين مختلف الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية خلال المؤتمر الوطني للصناعة. انه عرض قطاعي لإستراتيجية النمو للاقتصاد الجزائري.

1. محاور الإستراتيجية الصناعية الجزائرية الجديدة

تعتمد الإستراتيجية الصناعية الجزائرية الجديدة على أربعة محاور رئيسية:

- اختيار قطاعات لترقيتها ;
- الانتشار القطاعي لهذه الصناعات ;
- الانتشار الواسع لهذه الصناعات ;
- سياسة التنمية الصناعية (نصيرة، 2008، صفحة 94) ;

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي: تأهيل المؤسسات والابتكار، وتنمية الموارد البشرية ، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر:

- أن تأهيل المؤسسات يتطلب برنامج تحديث لهذه المؤسسات التي تعتبر أهدافها وأساليب إدارتها جزءًا من إستراتيجية التصنيع.
- الابتكار وإنتاج الأفكار هما اليوم محرك التنمية. يجب أن يعمل نظام الابتكار الداخلي على تطوير القطاع الصناعي الجزائري. ومع ذلك، فإن هذه العملية، التي لا يمكن ضمانها من خلال ديناميكيات السوق وحدها، تتطلب تدخل السلطات العامة. سيتم وضع نظام ابتكار وطني (SNI) وتنفيذه لدعم سياسة النهوض بالتقدم التقني.
- يعد تطوير الموارد البشرية والمؤهلات أحد التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية. وتعتبر أن رأس المال البشري ليس مجرد عامل أنتاج بنفس طريقة رأس المال المادي فحسب ، بل أنه عامل قوي يؤيد امتصاص التكنولوجيات والتحديث الصناعي.
- يخضع تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) لسياسة تهدف إلى تعبئة التدفقات الخارجية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة كثيفة رأس المال ونشر التكنولوجيات الجديدة. وبفضل الاقتصاديات الخارجية العديدة التي تولدها (التكنولوجيا، التنظيم، الممارسات الإدارية، توسيع المنافذ للأسواق الدولية)، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا تكميليا ودافعا فيما يتعلق بالاستثمار الوطني.

2. القطاعات الصناعية ذات الأولوية

التنمية الصناعية وتسعى إلى تعزيز النشاط الصناعي عن طريق أنشاء ديناميكيات إقليمية حول "المراكز التقنية" الصناعية، واتحاد ومجموعات لبناء القدرات، تنويع منتجات القطاعات الصناعية.

كجزء من سياسات التنمية الصناعية، تستفيد القطاعات ذات الأولوية من المزايا الضريبية المنصوص عليها في قانون المالية لعام 2015، لاسيما المادة 75، التي تسرد القطاعات التالية:

- الحديد و الصلب
- الصناعات الميكانيكية و المعدنية
- الصناعات الالكترونية و الكهربائية
- الصناعات الغذائية
- الصناعات التحويلية
- الصناعات الكيمياوية والصيدلانية
- مواد البناء

الجدول 02: عدد الم ص م القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط الصناعي خلال 2015-2016

	2015	المؤسسات الجديدة التي تم خلقها	السداسي الاول2016
الصناعات المعدنية، المكأنيكية و الالكترونية ISMME	12816	847	13663
البناء	11013	10641	21654
الكيمياويات, بلاستيك	3691	204	3895
الغذائية	24746	1594	26340
النسيج	6737	1015	7752
الكوير	2057	76	2133
الورق	17776	1008	18784
صناعات مختلفة	4865	189	5054
مجموع الصناعات	83701	15574	99275

المصدر: ONS

من خلال الجدول السابق، فأن عدد المؤسسات الخاصة التي تم إنشاءها في قطاع البناء بلغت 68% من مجموع المؤسسات التي تم خلقها خلال السداسي الأول من 2016، ثم تليه الصناعات الغذائية ب10% و في الأخير نجد قطاعات الكيمياويات و البلاستيك و الكوير و الصناعات المختلفة ب 1% .

III. المناطق الصناعية بالجزائر

1- تعريف المنطقة الصناعية

هي منطقة معدة للاستخدام الصناعي، وهي (صهيب، 2013، صفحة 107) عبارة عن أجزاء من استعمالات الأرض في مركز حضري أو ضاحية مقيدة و مصممة للاستخدام الصناعي بشكل إداري و رسمي وفق ضوابط محددة

تعرف أيضا بأنها المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع المزودة بالخدمات و المرافق العامة.و توزع هذه المساحة على أجزاء معينة لإنشاء مصانع متعددة و ذلك وفقا لنوع الصناعات المراد إنشاءها بالمنطقة.

و يمكن تعريفها بأنها قطعة أرض مقسمة لإنشاء أبنية صناعية متطورة، و متنوعة الأحجام و بالتالي فهي عملية عقارية بحتة.

2- أهداف المنطقة الصناعية

يهدف أنشاء المنطقة الصناعية إلى تنمية القطاع الصناعي من خلال إقامة صناعات ذات أحجام مختلفة والاستفادة من تسهيلات الإنتاج و الخدمات.

- تنمية وتطوير المناطق المحيطة بالمنطقة الصناعية حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير للبنى التحتية و الربط و زيادة النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات التي تبث فيها
- توفير اليد العاملة
- توفير الوفرات الداخلية و الخارجية للمصانع و قنوات الإنتاج المحيطة بالمنطقة.

3- المنطقة الصناعية و منطقة النشاط

تمثل المناطق الصناعية و مناطق النشاط وسيلة لتهيئة الإقليم، بحيث أنها تسمح بالتنمية الاقتصادية لمختلف المناطق، حيث أن المناطق الصناعية تشبه مناطق النشاط لكنهما تختلفان في عدة مجلات و منها:

- تميز المناطق الصناعية عن مناطق النشاط من حيث الموقع و المساحة و النشاطات الموجودة على مستوى كل منطقة.
- من حيث النشأة و النظام القانوني
- من حيث الإنشاء و التسيير
- من حيث المشاكل الموجودة على مستوى كل منطقة.

4- توزيع المناطق الصناعية في الجزائر

أن ضمان النشر المكاني للأنشطة الصناعية التي تركز على زيادة وتحسين توفير الأراضي يكون عن طريق:

- إضفاء الطابع الإقليمي على السياسات الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ البرامج العامة لدعم الصناعة.
- الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة في الصناعة والتدريب والبحوث في الشروع في عملية الاعتماد التكنولوجي والتعلم من الابتكار الصناعي.

تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000 هكتار، كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار.و الشكل التالي يوضح توزع المناطق في الوطن حسب النشاطات و حسب المناطق الصناعية. وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول03: توزيع المناطق حسب النشاط و المناطق الصناعية في الجزائر 2016

wilaya du nord	منطقة نشاط		منطقة صناعية	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة
Ain Defla	6	75	1	131,57
Ain Témouchent	13	95,2	2	334,81
Alger	22	169,9	4	1 478
Annaba	7		3	
Bejaia	16	131	3	209
Blida	6	60,9	3	196
Bouira	14	123,3	1	225,58
Boumerdès	22	194		
Chlef	13	202,3	1	216
Constantine	12	257	3	421
El Taref	20			
Guelma	9		1	
Illizi	1	56,8		
Jijel	6	61,6	2	637
Médéa	8	52,6	3	257
Mila	16	155,2		210,4
Mostaganem	9	154		
Oran	18	502	5	3 218
Skikda	26		4	
Souk Ahras	9	53,9	1	48,3
Tipaza	11	105,2		
Tizi Ouzou	18	371,6	1	
Tlemcen	9	164,6	1	218,8
wilaya de haut plateau				
Batna	7	148,23	3	525
Bordj Bou Arreridj	10	100,51	1	182
Djelfa	11	398,14	1	240
El Bayadh	2	101,1		
Khenchela	7	246,34	1	68,72

Laghouat	13	303,1	1	229,2
M'sila	9	335	1	164
Oum El Bouaghi	18	402,33	2	292,48
Saida	2	83,52		
Sétif	25	236	3	669
Tébessa	8	279,5		
Tiaret	8	152,2	1	317
Tissemssilt	8	279,5		
wilaya du sud				
Adrar	8	309,498	0	
Béchar	0		1	152
El Oued	14	184,9	0	
Ghardaïa	8	252,19	2	230,7
Illizi	1	56,8	0	
Ouargla	12	1311	0	
Tamanrasset	2	206	0	
Tindouf	1	46	0	

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم. الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاريANIREF

الشكل03: توزيع المناطق حسب النشاطات و حسب المناطق الصناعية في الشمال-سنة2018-

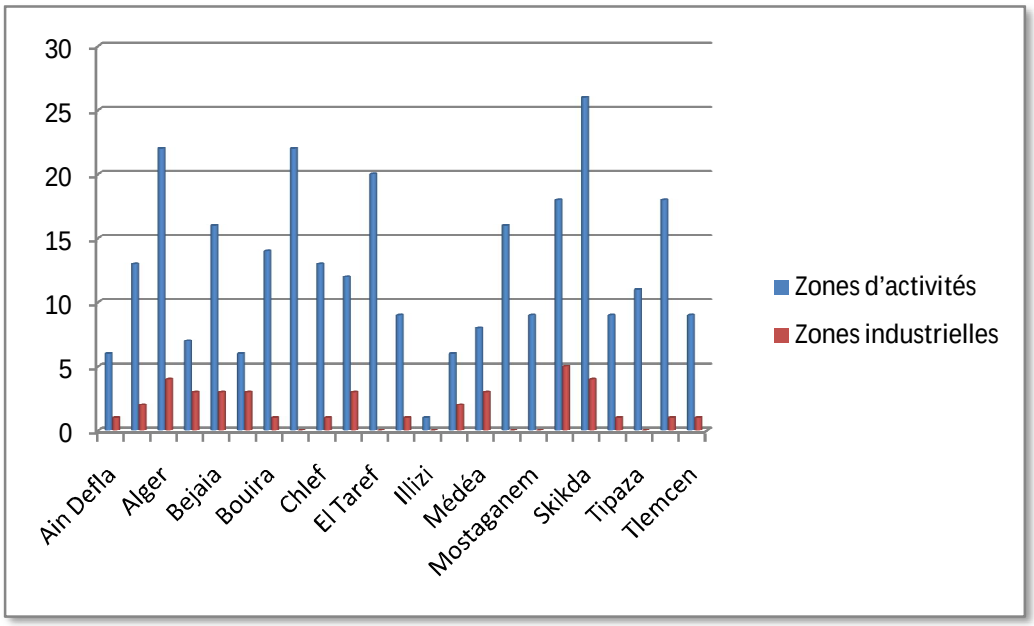

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم. الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري

يتبين من خلال هذا الشكل أن المناطق الصناعية تتركز في الولايات الكبرى مثل الجزائر، وهران(بطيوة)، سكيكدة ثم تأتي بعد ذلك كل من عنابة، بجاية والبليدة. بينما تتوزع مناطق النشاطات تقريبا على كامل مناطق الشمال

الشكل04: توزيع المناطق حسب النشاطات و حسب المناطق الصناعية في الهضاب العليا -سنة2016-

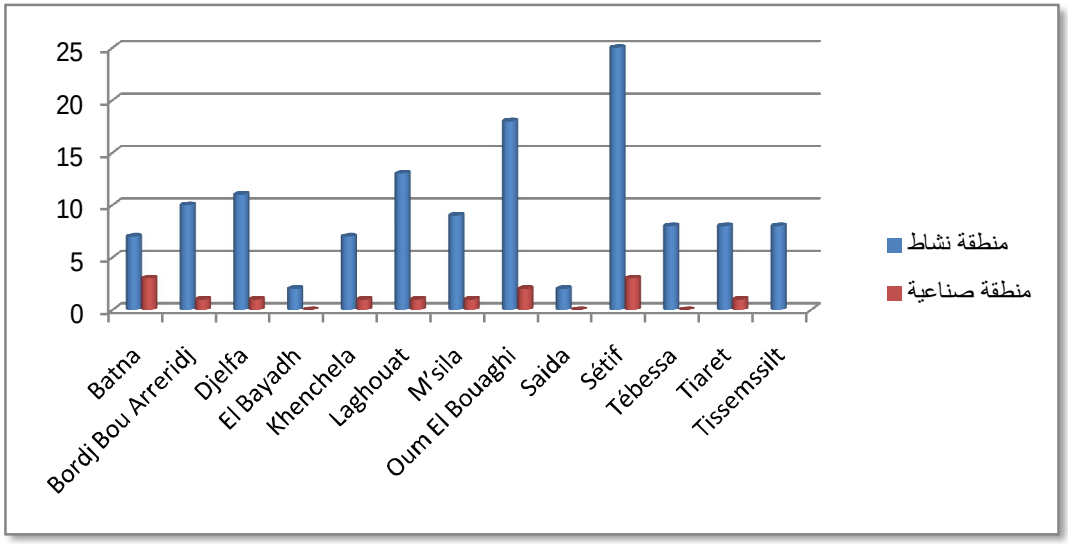

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم. الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري

بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا فأن المناطق الصناعية تتركز في كل من ولاية باتنة(عين ياقوت) و سطيف بثلاث مناطق صناعية كبرى، بينما تتوزع قطاعات النشاطات على باقي الولايات مع تقدم سطيف في المقدمة ب25 منطقة نشاطات

الشكل05: توزيع المناطق حسب النشاطات و حسب المناطق الصناعية في الجنوب -سنة2016-

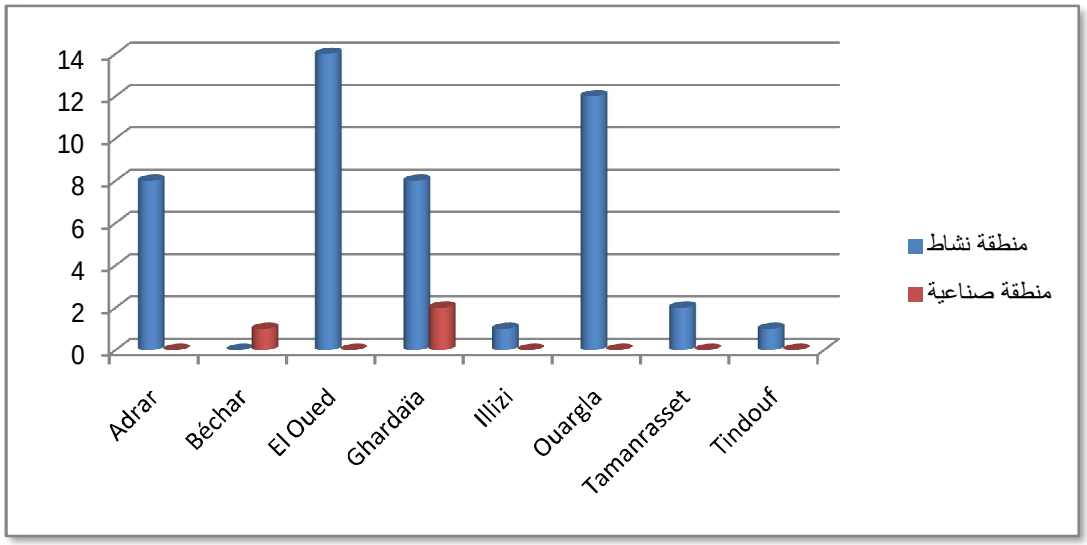

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم. الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري

تتربع ولاية غرداية على المناطق الصناعية لولايات الجنوب بمنطقتين صناعيتين وبشار بمنطقة صناعية واحدة. بينما تغيب الولايات الأخرى عن الترتيب.

خاتمة

أصبحت المناطق الصناعية آلية مهمة في تفعيل النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات لتوفرها على المقومات و الحوافز المتعددة، وهي عبارة عن إستراتيجية تساهم في انتهاج سياسة التصنيع من اجل تحريك عجلة النمو، رغم ذلك إلا أن الاقتصاد الجزائري لازال يعاني من نقص (قصاص، 2017، صفحة 204) التمويل وارتفاع التكاليف بالإضافة إلى عدم التأقلم و مواكبة المرحلة الانتقالية في ظل المنافسة العالمية.

نتائج البحث

- تلعب التنمية الصناعية دور فعال في العملية التنموية و الإنتاج
- المناطق الصناعية في الجزائر تتركز في الجهة الشمالية من الوطن لذلك ولدت حركة تنموية في هذه المناطق مقارنة مع مناطق الجنوب التي لازالت تعرف تأخرا في هذا المجال.
- الانتشار المكاني للمناطق الصناعية يولد تنمية في المناطق المحيطة بها من خلال ربط المناطق المعزولة و جذب الاستثمارات.
- المناطق الصناعية هي آلية للرفع من الناتج المحلي و التنويع الاقتصادي من اجل التصدير.
- أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المناطق الصناعية لازالت ضئيلة نظرا لمجموعة من النقائص و الحواجز.

التوصيات

- على الحكومة أن تعمل جاهدة في تطوير المناطق الصناعية من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات (ديلمي، 2006، صفحة 295) الضريبية.
- إعطاء الأولوية في أنشاء المناطق الصناعية للجنوب نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها هذه المنطقة باعتبارها رئة الجزائر.
- حل مشكلة العقار التي تعتبر الحاجز الرئيسي أمام أنشاء المناطق الصناعية.
- سن قوانين و مراسيم خاصة بهذه المناطق.

المراجع

- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة. (2015). استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر. ، *مجلة العلوم الإنسانية* (الرابع)، 282.
- عبد الله خبابة، خبابة صهيب. (2013). دور المناطق الصناعية في تدعيم التنمية المستدامة في الفضاء الأورومغاربي مع الإشارة إلى نموذجي الجزائر وفرنسا. *مجلة معهد العلوم الإقتصادية ، 17* (03)، 107.
- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت. (6-7 نوفمبر , 2018). أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. *الملتقى الوطني تحت عنوان: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر* .
- قوريش نصيرة. (2008). ابعاد وتوجّهات إنعاش الصناعة في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 04* (05)، 94.
- مبارك بوعشة، الاخضر ديلمي. (2006). الاقلمة في جنوب شرق اسيا في اطار نموذج الاوز الطائر. (جامعة محمد خيضر بسكرة، المحرر) *مجلة العلوم الإنسانية* (10)، 295.
- مصطفى بودرامة، الطيب قصاص. (2017). المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر. *مجلة رؤى اقتصادية* (12)، 196.
- معطا الله محمد. (2015). المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية. *افاق فكرية ، 01* (02)، 176.